

Distr.: General
3 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٥ من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٦٠. ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، على أن تشمل معالجة تمكين المرأة الريفية. وقدمت توصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.



المحتويات

الفقرات	الصفحة	
أولا - مقدمة	١	٣
ثانيا - معلومات أساسية	١٤-٢	٣
ألف - الاتفاقيات الدولية	٩-٥	٤
باء - العمليات الحكومية الدولية	١٤-١٠	٥
ثالثا - الإجراءات التي تنفذها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني لتحسين أوضاع المرأة الريفية ودعم تمكينها	٦٥-١٥	٧
ألف - تهيئة بيئة مواتية لتحسين أوضاع المرأة الريفية	٢٢-١٦	٧
باء - إدراج المنظور الجنساني في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها	٢٨-٢٣	٩
جيم - دعم مشاركة المرأة الريفية في اتخاذ القرارات	٣٣-٢٩	١١
دال - توفير الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية	٤٧-٣٤	١٢
هاء - دعم تشغيل المرأة الريفية في الأعمال غير الزراعية	٥٤-٤٨	١٦
واو - تعزيز حق المرأة الريفية في الأرض والملكية والميراث	٥٩-٥٥	١٨
زاي - تحسين إمكانية استفادة المرأة الريفية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦٥-٦٠	١٩
رابعا - الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم تمكين المرأة الريفية وتلبية احتياجاتها الخاصة	٧١-٦٦	٢١
خامسا - الخلاصة والتوصيات	٨٠-٧٢	٢٣

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٣٨/٦٠، بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتناول فيه مختلف أوجه تمكين المرأة الريفية. واستجابة لذلك القرار، يوجز هذا التقرير التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء^(١) وكيانات الأمم المتحدة^(٢) لتحسين حالة المرأة الريفية ودعم تمكينها. وقدمت توصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - تفيد بيانات منظمة العمل الدولية^(٣) لعام ٢٠٠٦ أن ٤٠,٤ في المائة من العدد الإجمالي للنساء العاملات يعملن في الزراعة. والعاملات الزراعيات مسؤولات عن نصف إنتاج الأغذية العالمي ويعتبرن المنتجات الرئيسيات للمحاصيل الرئيسية، والتي تتراوح نسبتها بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من كميات الأغذية في البلدان النامية. وتقدم المرأة الريفية أيضاً دخلاً غير زراعي. وهي تعمل عادة لساعات طويلة في ظروف صعبة، وتقرن العمل الزراعي بالعمل الإنجابي في الأسرة المعيشية، بما في ذلك رعاية الأطفال، والمسنين والمرضى. وتعتبر المرأة في مناطق ريفية عديدة مسؤولة عن جمع الوقود والمياه، عادة دون أساليب تكنولوجية كافية.

٣ - ويؤدي نقص البنية التحتية في مناطق عديدة، بما في ذلك الطرق، والمياه، وشبكات المرافق الصحية، ومصادر الطاقة، إلى زيادة عبء عمل المرأة والضغط المتعلقة بعامل الوقت^(٤). ولا يزال تعليم النساء والفتيات في المناطق الريفية يشكل مشكلة. وأفادت منظمة

(١) الاتحاد الروسي، إكوادور، ألمانيا، أوكرانيا، البرتغال، بلجيكا، بلير، بنغلاديش، بيلاروس، تايلند، الجزائر، الجمهورية التشيكية، السنغال، الصين، طاجيكستان، العراق، فنلندا، فييت نام، قبرص، كرواتيا، كولومبيا، لبنان، مصر، المكسيك، منغوليا، موناكو، هنغاريا، اليابان، اليمن، اليونان.

(٢) استجابت كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للسياحة، والمنظمة الدولية للهجرة لطلب تقديم مدخلات من أجل إعداد التقرير.

(٣) الاتجاهات العالمية للعمالة بالنسبة للمرأة، منظمة العمل الدولية، آذار/مارس ٢٠٠٧.

(٤) ورقة عمل البنك الدولي رقم ٧٣، الفصل الثاني "نوع الجنس والفقر بسبب عامل الوقت في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى"، بقلم آسليهان كيس وهيمان سواميناسان، ٢٠٠٦.

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن ٧٧ مليون طفل في سن الدراسة بالمدرسة الابتدائية غير مقيدون بالمدارس، وتبلغ نسبة الفتيات من هذا العدد ٥٧ في المائة^(٥). وفي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يعيش أكثر من ٨٠ في المائة من الأطفال غير الملحقين بالمدارس في المناطق الريفية.

٤ - ولا تشارك المرأة الريفية في مناطق عديدة في عملية صنع القرار، ويجري عادة تجاهل حقوقهن واحتياجاتهن. وفي بلدان عديدة، تواصل الحالة المعيشية للمرأة في المناطق الريفية تدهورها بسبب نقص التنمية، والهجرة إلى المدن، وشيوخة السكان، ونقص فرص التعليم والتدريب. وتعتبر المرأة الريفية عادة من بين أفقر الفئات وأكثرها ضعفا.

ألف - الاتفاقيات الدولية

٥ - تواصل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الاضطلاع بدور حيوي في معالجة وضع المرأة الريفية بصورة منهجية. وتعالج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بصفة خاصة حالة المرأة الريفية في المادة ١٤. وأفاد استعراض لـ ٦٦ تعليقا ختاميا أقرتهم اللجنة خلال دوراتها من التاسعة والعشرين إلى السابعة والثلاثين، المعقودة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، إلى أن هيئة الخبراء قد أوعت النظر باستمرار في حالة المرأة الريفية، الذي يغطي عددا كبيرا من القضايا في جميع المناطق الجغرافية.

٦ - ودعت اللجنة في حواراتها مع الدول الأطراف، إلى الإدماج المنهجي لقضايا المرأة الريفية في السياسات والبرامج الوطنية بشأن جملة أمور من بينها التغذية، والمياه، والمرافق الصحية، وخدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب المهني، والفرص المدرة للدخل. ونوهت اللجنة بحصول المرأة الريفية على الأرض، والائتمان، والموارد المالية، والتكنولوجيات الجديدة باعتبارها مسائل حيوية لتخفيف حدة الفقر. ودعت اللجنة، بصفة متكررة، إلى زيادة تحسين توافر معلومات وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

٧ - وجرى الإعراب عن القلق بشأن محدودية توافر سبل الانتصاف والحماية في المناطق الريفية، بما في ذلك نظم الحماية، وتوفير خدمات الدعم لضحايا العنف مثل توفير المعونة القانونية والمأوى والمساعدة الطبية. ورأت اللجنة أن تحسين الحالة الاجتماعية

(٥) تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٧: أسس قوية، اليونسكو ٢٠٠٦.

والاقتصادية للمرأة في المناطق الريفية تعتبر استراتيجية هامة لإزالة ضعفها في مواجهة المتحررين بالنساء. ودعت إلى إقامة مرافق لإعادة تأهيل وإعادة إدماج ضحايا الاتجار.

٨ - واعتبر التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بملكية الأراضي ووراثة بمثابة عقبة رئيسية أمام التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. وتم التنويه بأهمية الحصول على الأراضي والائتمان والإشراف على مرافق الأراضي والائتمان والحصول على فرص التدريب. وحددت اللجنة أيضا أشكال التحيز والقوالب النمطية المتأصلة جذورها باعتبارها عقبات رئيسية أمام تمتع المرأة الريفية بحقوق الإنسان في مجال المساواة مع الرجل. ودعت اللجنة أيضا إلى المشاركة التامة للمرأة الريفية في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في كافة القطاعات.

٩ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٦) والتي تحدد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقدم خطة للتنفيذ. وتدعو الاتفاقية بصفة خاصة الدول الأطراف إلى كفالة الحقوق المتكافئة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة والنهوض بهن (المادة ٦) وتحتوي على إشارات عديدة إلى حقوق الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية (المادتان ٩ و ٢٦). وينطوي الحق على بلوغ أعلى مستويات ممكنة للصحة دون تمييز على أساس الإعاقة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات صحية تراعي نوع الجنس وقرية من مجتمعاتهم، بما في ذلك في المناطق الريفية (المادة ٢٥). ويتيح اعتماد الاتفاقية فرصة جديدة للرصد المنهجي لحالة النساء ذوات الإعاقة في المناطق الريفية.

باء - العمليات الحكومية الدولية

١٠ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٠/٦٣٢، لجنة وضع المرأة إلى مواصلة إيلاء العناية الواجبة لحالة المرأة الريفية لدى النظر في مواضيعها ذات الأولوية. وتناولت اللجنة حالة المرأة الريفية باعتبارها إحدى المجالات الشاملة التي تثير القلق. ودعت اللجنة في استنتاجاتها المتفق عليها والمعنونة "تحسين مشاركة المرأة في التنمية: هيئة بيئة تمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، مع مراعاة أمور منها ميادين التعليم والصحة والعمل"، التي اعتمدها في دورتها الخامسة عشرة في عام ٢٠٠٦، إلى استعراض وتنفيذ سياسات لدعم الجهود الوطنية لكفالة توجيه نسبة أعلى من الموارد إلى النساء، لا سيما في المناطق الريفية والبعيدة^(٧).

(٦) القرار ١٠٦/٦١.

(٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٧ والتصويب (E/2006/27 و Coor.1).

١١ - ونظرت اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين في عام ٢٠٠٧، في موضوع "القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة". ودعت اللجنة إلى بذل الجهود لكفالة المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدرسة وإتمام الدراسة في الطفولة المبكرة وفي المرحلة الابتدائية وجميع المراحل التعليمية الأخرى بالنسبة للفتيات، ولا سيما في المناطق والمجتمعات المحلية المهملة والمهمشة وفي المناطق الريفية والمناطق البعيدة. ودعت أيضا إلى وضع برامج لتقديم الحوافز المالية والرواتب والتغذية لتحسين معدلات القيد والاستبقاء بالنسبة للفتيات في جميع المراحل التعليمية. وأشارت اللجنة أيضا إلى الحاجة إلى تعزيز السياسات والتدابير لتمكين الشابات اقتصاديا، ولا سيما في المناطق الريفية والبعيدة. وجرى أيضا التنويه بزيادة حصول الفتيات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما الفتيات اللاتي يعشن في فقر، في المناطق الريفية والمناطق البعيدة وفي حالة من الحرمان^(٨).

١٢ - ومنذ اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٣٨/٦٠، تناولت أيضا العمليات والنتائج الحكومية الدولية الأخرى وبصفة خاصة حالة المرأة الريفية. وأكد مجددا برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، الذي أقرته القمة العالمية لمجتمع المعلومات (٢٠٠٥)^(٩)، الالتزام ببناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع. بمن فيهم ضمن آخريين النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات البعيدة والريفية.

١٣ - وفي القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، تعهد رؤساء الدول والحكومات بتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز الشائع بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق ضمان حق المرأة في امتلاك الممتلكات ووراثتها وكفالة حق المرأة المتكافئ في الحصول على الأصول والموارد الإنتاجية، بما فيها الأراضي والائتمان والتكنولوجيا^(١٠).

١٤ - وإقرارا بالصلة بين القضاء على الفقر والعمالة المنتجة، ركّز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ٢٠٠٦، على تهيئة بيئة ملائمة لتوليد عمالة كاملة ومنتجة وكفالة العمل الكريم بالنسبة للجميع. وفي تقريره إلى المجلس^(١١)، أشار الأمين العام إلى أن إيجاد فرص العمل الكريم ونمو الإنتاجية في الأنشطة داخل وخارج المزارع تعد استراتيجيات لخفض حدة الفقر في المناطق الريفية. وتحتاج المرأة بصفة خاصة إلى كفالة

(٨) المرجع نفسه، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٧ (A/2007/27).

(٩) A/60/687.

(١٠) انظر القرار ١/٦٠، الفقرة ٥٨.

(١١) E/2006/55.

حقوقها في الأرض والتدريب والتكنولوجيا. وتم التسليم بأهمية جماعات المساعدة الذاتية النسائية وجماعات المنتجين في التغلب على قيود الائتمان والقيود السوقية.

ثالثاً - الإجراءات التي تنفذها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني لتحسين أوضاع المرأة الريفية ودعم تمكينها

١٥ - دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء، في قرارها ١٣٨/٦٠، أن تولي، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، أهمية أكبر لتحسين حالة الريفيات، بما فيهن نساء الشعوب الأصلية، في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية. وقامت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، استجابة للقرار ١٣٨/٦٠، باتخاذ عدد من الإجراءات من أجل تمكين الريفيات، وتحسين أوضاعهن وضمان إيلاء الاهتمام لأولوياتهن واحتياجاتهن وإسهامهن. وتركز الفروع من ألف إلى زاي أدناه على الإجراءات المتخذة عملاً بالقرار من أجل تهيئة بيئة مواتية لتحسين أحوال الريفيات وكفالة الاهتمام باحتياجاتهن وإسهامهن، وإدراج منظور جنساني عند وضع السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، ودعم مشاركة الريفيات مشاركة تامة وعلى قدم المساواة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات؛ والاستثمار في الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الريفيات الأساسية وتعزيز هذه الجهود؛ ودعم عمل الريفيات في المجال غير الزراعي المجزي؛ وكفالة تمتع الريفيات بالحقوق الكاملة والمتساوية لتملك الأراضي وغيرها من العقارات، بما في ذلك من خلال الحق في الميراث وتوفير إمكانية حصول المرأة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

ألف - تهيئة بيئة مواتية لتحسين أوضاع المرأة الريفية

١٦ - طالبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٨/٦٠، بتهيئة بيئة مواتية لتحسين أوضاع المرأة الريفية وضمان إيلاء الاهتمام لاحتياجاتها وإسهاماتها. وتشمل المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة زيادة الاهتمام بالريفيات في السياسات والاستراتيجيات التي تكفل المساواة بين الجنسين؛ ووضع سياسات واستراتيجيات محددة معنية بالريفيات؛ وتشجيع تغيير التشريعات؛ وتنفيذ الأنشطة الموجهة لصالح الريفيات؛ وزيادة إبراز أحوالهن وتحسين الإحصاءات الجنسانية.

١٧ - وركز العديد من البلدان تركيزاً أقوى على الريفيات في استراتيجياتها الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين. وشمل البرنامج الوطني بشأن المساواة بين الجنسين في منغوليا، والذي دخل حالياً مرحلة تنفيذه الثانية، تركيزاً على التنمية الريفية مع التركيز الخاص على الأوضاع

الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة. ووضعت أوكرانيا برنامجاً حكومياً بشأن المساواة بين الجنسين حتى عام ٢٠١٠، وهو يرمي إلى تقليص القوالب النمطية الخاصة بنوع الجنس في المناطق الريفية. واعتمدت حكومة طاجيكستان مبادئ توجيهية من أجل وضع سياسة للدولة تكفل المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في طاجيكستان للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، وهي تتناول احتياجات محددة للريفيات، بما فيها في إطار إصلاح الأراضي.

١٨ - ووضعت في بعض البلدان استراتيجيات محددة بشأن الريفيات أو استراتيجيات للمساواة بين الجنسين من أجل التنمية أو الزراعة في المناطق الريفية. واعتمدت وزارة الزراعة والتنمية الريفية في فيت نام استراتيجية جنسانية وخطة عمل بشأن الزراعة والتنمية الريفية حتى عام ٢٠١٠، وهي تهدف إلى تنسيق وتشجيع جهود الوكالات والمنظمات الجماهيرية والأفراد من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة والتنمية الريفية. وتعتزم إكوادور وضع سياسة وطنية بشأن المرأة الريفية. وأنشأت اليمن إدارة عامة لتنمية قدرات الريفيات في إطار وزارة الزراعة وأنشأت إدارات معنية بالريفيات على مستوى المحافظات، وهي تضطلع بمسؤولية إدارة المشاريع التي تستهدف الريفيات. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومات في مجال وضع استراتيجيات وخطط إنمائية وطنية ومحلية لتحسين سبل كسب الرزق للريفيات في الأردن وأوغندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجيبوتي والعراق والمملكة العربية السعودية، في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - وأسهمت بلدان عديدة في تهيئة بيئة مواتية بواسطة إيلاء الاهتمام لإجراء التغيير اللازم في التشريعات لتحسين أوضاع الريفيات. وأدرجت فيت نام شواغل الريفيات في عدد من القوانين الرامية إلى تحسين مستويات معيشتهم. ويسرّ قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٦ أنشطة المساواة بين الجنسين في المناطق النائية والجبلية، وفي المناطق ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية البالغة الصعوبة وفي صفوف جماعات الأقليات الإثنية. وتعاونت الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين مع وزارة الزراعة في كولومبيا من أجل تنفيذ إطار العمل القانوني لدعم الريفيات، بما في ذلك عن طريق توفير الأموال المخصصة لبناء القدرات بشأن إدارة المشاريع وتنظيم المشروعات من أجل الريفيات.

٢٠ - وقدم عدد من البلدان كذلك الدعم للأنشطة الموجهة لصالح الريفيات. وفي المكسيك، وضعت اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية برامج من أجل نساء الشعوب الأصلية ولنظماهم وقدمت لهن الدعم المالي. وقدمت موناكو، في مجال مساعداتها الإنمائية، الدعم للريفيات في أفريقيا عن طريق المشاريع المولدة للدخل والتعاونيات النسائية ومحو الأمية

والتدريب في مجال ممارسات الأعمال التجارية. ووضعت وزارة الزراعة العراقية مجموعة من مقترحات المشاريع بشأن المرأة في المناطق الريفية (٢٠٠٧)، وهي تهدف إلى تعزيز سبل كسبها للرزق من خلال تحسين استخدام الحدائق المنزلية وتربية الدواجن وإنتاج السجاد.

٢١ - وبُذلت جهود أخرى لزيادة إبراز دور الريفيات وزيادة الاهتمام بهذا الدور. وواصلت بلجيكا، على سبيل المثال، تقديم الدعم لمشروع ديميترا "الريفيات والتنمية: الربط الشبكي والشراكات"، الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في أفريقيا والشرق الأوسط. ويربط المشروع بين أكثر من ١ ٥٠٠ منظمة ويقدم معلومات بشأن المشاريع المعنية بالريفيات والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وهو يعزز الاهتمام بدور الريفيات في التنمية الريفية، عن طريق استخدام كل من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التقليدية والجديدة وتشجيع تبادل المعلومات بين الجهات الإنمائية وتعميم المعلومات بشأن أعمال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن المرأة الريفية.

٢٢ - واستجابة لزيادة الطلب على الإحصاءات الجنسانية الدقيقة وذات الصلة من أجل تيسير التخطيط، الذي يراعي نوع الجنس، لسياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية، قدمت الفاو المساعدة للمؤسسات الإحصائية الوطنية في بوركينا فاسو وتوغو وزامبيا وشيلي وفيت نام وماليزيا وناميبيا وهنغاريا من أجل تصنيف مجموعات البيانات الحالية حسب نوع الجنس. وتم تقديم الدعم الفني لأكثر من ٢٠ بلدا في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية من أجل تعميم المنظور الجنساني في تعداداتها الزراعية.

باء - إدراج المنظور الجنساني في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها

٢٣ - طالبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٨/٦٠، بإدراج المنظور الجنساني في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية، بما فيها سياسات الميزانية، وتنفيذها وتقييمها، مع زيادة الاهتمام باحتياجات الريفيات من أجل كفالة استفادتهن من السياسات والبرامج المعتمدة في جميع المجالات وتقليص عدد الريفيات غير المتناسب اللاتي يعشن حياة الفقر. وتستخدم الدول الأعضاء تدابير متنوعة لإدراج الاهتمام بالريفيات في السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والبرامج وتخصيص الموارد.

٢٤ - وأدرج الاهتمام بالريفيات في برامج وخطط التنمية الريفية في عدد من البلدان. وشملت برامج التنمية الريفية حتى عام ٢٠١٠ بالاتحاد الروسي (٢٠٠٦)، على سبيل المثال، تدابير لصالح المرأة الريفية، مثل زيادة عدد المدارس ومؤسسات مرحلة ما قبل الدراسة وتحسين التمتع بالرعاية الصحية. ووضعت حكومة بيلاروس برنامجا لتنشيط وتحسين سبل

كسب الرزق بالمناطق الريفية (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وهو يرمي إلى تهيئة ظروف اجتماعية واقتصادية مواتية في المناطق الريفية، بما فيها فرص العمل للشابات. وفي إطار الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية وإجراءات مكافحة الفقر، تستهدف الجزائر الريفيات وعلى وجه الخصوص الأسر المعيشية اللاتي تترأسها النساء.

٢٥ - ودخل الاتحاد الأوروبي، تعد عملية تعميم الفرص المتكافئة عنصراً لا يتجزأ من عناصر إطار دعم المجتمعات المحلية وهدف عام لكافة البرامج التنفيذية. وحصلت الجهات المتقدمة للبرنامج التنفيذي للتنمية الزراعية والريفية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ على نقاط إضافية في نظام وضع العلامات في حالة إدراجها لتحسين ظروف عمل النساء في خطط أعمالها.

٢٦ - وتشمل المبادرات المنفذة إدراج المنظور الجنساني في الآليات القائمة لكفالة الاهتمام بحالة الريفيات والتأثير الإيجابي على أوضاعهن. وأنشئت شبكة للحماية الاجتماعية في كولومبيا (٢٠٠٦) للتصدي للفقر المدقع، وأدرجت منظور جنساني في تصميم وتنفيذ برامجها الرامية إلى دعم الريفيات.

٢٧ - وأبلغ كذلك عن عدد من المبادرات بشأن تعميم المنظور الجنساني في مجال التعاون الإنمائي. وتدعم فنلندا برامج إنمائية ريفية طويلة الأجل بغية تشجيع ودعم المساواة بين الجنسين في إثيوبيا وفيت نام ونيبال ونيكاراغوا. وتعتبر المساواة بين الجنسين موضوعاً يشمل عدة قطاعات في كافة التدخلات.

٢٨ - وأبلغ عن تنفيذ أعمال ابتكارية بشأن الميزة التي تراعي نوع الجنس. وشملت الخطة الاقتصادية والاجتماعية القومية في مصر (٢٠٠٢-٢٠٠٧) الاهتمام باستراتيجية تعميم المنظور الجنساني، بما في ذلك الميزة التي تراعي نوع الجنس. ونتيجة لذلك، فقد تضاعفت المخصصات المقدمة للبرامج المعنية بالمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نُفذ عدد من المشاريع الرائدة في المناطق الريفية من أجل تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلى جانب برامج محو الأمية والقروض الصغيرة. وفي كوسوفو، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لمبادرات الميزة التي تراعي نوع الجنس بإشراك شركاء رئيسيين في الوزارات والبلديات المحلية والمنظمات النسائية. وفي إحدى البلديات، أدى تقرير الميزة التي تراعي نوع الجنس، والذي يركز على الريفيات، إلى تخصيص موارد لإنشاء صوبات زراعية في ١٢ قرية ونقطة لتجميع منتجات النساء لتيسير دخول الأسواق. ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية بناء القدرات في عدد من البلدان بشأن الميزة التي تراعي نوع الجنس لكفالة تحسين توجيه عملية تخصيص الموارد وتحسين النتائج وتعميم الاعتبارات الجنسانية في أطر السياسات الوطنية والحكومية.

جيم - دعم مشاركة المرأة الريفية في اتخاذ القرارات

٢٩ - سلّمت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٨/٦٠، بأن تمكين المرأة الريفية يتطلب مشاركتها التامة وعلى قدم المساواة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال العمل الإيجابي، ودعم المنظمات النسائية، واتحادات العمال، وجماعات المجتمع المدني، والجمعيات الأخرى التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة الريفية. وجرى الإبلاغ عن عدد من التدابير لتمكين المرأة الريفية من خلال مشاركتها في اتخاذ القرارات السياسية. وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة الريفية في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج الإنمائية اعتبرت وسيلة هامة لتحسين وضعها، قُدمت معلومات ضئيلة عن الجهود في هذا الصدد. وبالمثل، كان من المتاح قدر ضئيل للغاية من المعلومات بشأن تأثير الجهود على تحسين مشاركة المرأة في مختلف المجالات، على الرغم من إبلاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن رصد تنفيذ المشاريع بواسطة النساء المنتخبات على الصعيد المحلي في الهند أدى إلى تقديم خدمات أساسية أفضل في المناطق الريفية.

٣٠ - وأيدت الدول الأعضاء المشاركة السياسية للمرأة على المستويات المحلية. وفي الصين، أقرت وزارة الشؤون المدنية ضرورة تمثيل المرأة في لجان القرى. ولقيت مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية تأييدا في تايلند. وحظيت مشاركة المرأة في المناطق الريفية في اليابان بدعم بإقرار القانون الأساسي بشأن الأغذية والزراعة والمناطق الريفية في عام ٢٠٠٥، وبإصدار توجيهات بشأن أهداف مشاركة المرأة، بما في ذلك أعضاء في مجالس التعاونيات الزراعية. وفي بنغلاديش، أصدرت الحكومة تشريعا ينص على تخصيص ثلاثة مقاعد للنساء في كل باريشاد الاتحاد (المجلس المحلي). وبغية تعزيز دور النساء المنتخبات على الصعيد المحلي، تمت زيادة عدد لجان تنفيذ مشروع باريشاد الاتحاد حتى تتاح للنساء رئاسة ربع هذه اللجان.

٣١ - وحددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أهداف تمثيل المرأة بنسبة ٥٠ في المائة في هياكل صنع القرارات في لجان الإدارة والقيادة، بما في ذلك في المناطق الريفية ومناطق المخيمات ومناطق العودة. وأوضحت بطاقة لدرجات الإنجاز استنادا إلى بيانات عام ٢٠٠٥ أن نحو نصف جميع مخيمات المفوضية تفي بهذا المعيار أو تقترب من الوفاء به. ووجدت المفوضية أن تمثيل المرأة بنسبة ٥٠ في المائة أسهل في التحقيق في لجان التوزيع في مخيمات اللاجئين عنه في لجان إدارة المخيمات التي تتفاوض بشأن مسائل الحماية. وتحض عادة القوالب النمطية الثقافية والممارسات المتعلقة بأدوار الجنسين المتوقعة من المشاركة الفعلية للنساء في مخيمات اللاجئين.

٣٢ - وأعتبر التدريب استراتيجية هامة اعتمدت لدعم مشاركة المرأة. ووضعت في الصين أدلة للتدريب من أجل المرأة الريفية المهتمة بخوض الانتخابات المحلية. ويعتزم مكتب شؤون المرأة والتنمية الأسرية في تايلند عقد حلقات عمل لتدريب المرشحات للانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٧.

٣٣ - وتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تدريب العالمات وصانعات السياسات في مجال تقييم تدهور الأراضي وأساليب المحاسبة البيئية لتحسين وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج. ويرمي مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن بناء القدرات من خلال الشراكة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسخير معارف الشعوب الأصلية في المحافظة على الطبيعة والتصدي للكوارث الطبيعية في أفريقيا إلى تعزيز مشاركة المرأة الريفية في العمل في مجال معارف الشعوب الأصلية. وأبرزت دراسات المشاريع في جمهورية تنزانيا المتحدة وسوازيلند وكينيا دور المرأة الريفية في مجتمعاتها المحلية باعتبارها الراعية الرئيسية لمعارف الشعوب الأصلية الحيوية لتخفيف حدة الفقر.

دال - توفير الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية

٣٤ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٣٨/٦٠، الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة إلى الاستثمار في توفير الاحتياجات الأساسية وتعزيز الجهود الرامية إلى ذلك. واتخذت الدول الأعضاء مجموعة كبيرة من الإجراءات، بما في ذلك تدابير الدعم الاجتماعي لخفض مخاطر الفقر بالنسبة للمرأة الريفية؛ وتحسين البنية التحتية مثل إمدادات المياه وشبكات النقل؛ وزيادة إمكانية الحصول على التعليم والتدريب؛ والجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنع الاتجار بالنساء.

٣٥ - وبُذلت جهود في بعض البلدان لتحسين نظام الضمان الاجتماعي، نظراً لأن العاملين في المزارع الأسرية لا يستفيدون من الأنظمة العامة للتأمين. وفي لبنان، تحصل العاملات في المجال الزراعي على الاستحقاقات الاجتماعية فقط إذا كان لديهن عقود دائمة أو يعملن في شركات موجهة نحو التصدير؛ والتأمين الصحي اختياري بالنسبة للمؤسسات الأسرية. وتضع الحكومة خطة عمل اجتماعي لخفض الفقر عن طريق تعزيز نظام الضمان الاجتماعي. وستصدر اليونان تشريعاً لدعم التأمين الإلزامي على كلا الزوجين العاملين في مؤسسة زراعية أسرية. واستناداً إلى نتائج ثلاث دراسات حالات إفرادية لمنظمة العمل الدولية، سيتولى السجل الوطني للعمل وأصحاب الأعمال في الأرجنتين تسجيل النساء الريفيات كعاملات لهن الحق في الاستحقاقات الاجتماعية. وفي بنغلاديش، تمت زيادة العلاوات الحكومية في إطار برنامج الأرمال والنساء المحرومات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٦ - وتعرض المسنات والأرامل في القرى في هنغاريا لمخاطر الحياة تحت خط الفقر نظرا لأن معاشاتهن التقاعدية صغيرة أو لأنهن يحصلن فقط على معاش تقاعدي للباقي على قيد الحياة من الزوجين. ولمعالجة هذا الوضع، قامت الحكومة بزيادة المعاش التقاعدي الباقي على قيد الحياة من الزوجين في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وقررت بليز معاشا تقاعديا بدون اشتراكات للمرأة البالغة ٦٥ سنة فأكثر، مما ساعد النساء الريفيات الفقيرات.

٣٧ - وجرى الإبلاغ عن إدخال تحسينات في البنى الأساسية الريفية لصالح المرأة الريفية. وعمدت حكومة فييت نام إلى تحسين الشبكة الكهربائية، والطرق، والمياه. وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المساعدة لتطوير شبكات الطاقة الريفية وإنتاج الوقود الحيوي، مما عاد بالفائدة على المرأة من خلال أثره الموفر للعمل، وخلق فرص العمل، وتوفير فرص توليد الدخل. وأسفر البرنامج المشترك للبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية لتحسين الطرق في بيرو عن تحسين شبكة النقل، بما في ذلك ٣٠٠٠ كيلومتر من أرصفة المشاة التي تستخدمها النساء بكثافة. وأدى هذا إلى خفض الوقت إلى النصف وتحسين الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والوصول إلى الأسواق.

٣٨ - وأبلغت فييت نام أيضا عن إحراز تقدم في إتاحة الفرصة للمرأة الريفية لزيادة حصولها على الرعاية الصحية. وأبلغ أن جميع القرى والدوائر تقريبا لديها وحدات للصحة العامة مزودة بالأطعم الطبية والمعدات الأساسية. ووفقا للاستراتيجية الوطنية لرعاية الصحة الإنجابية، ٢٠٠١-٢٠١٠، فإن جميع المقاطعات تقريبا لديها مراكز للصحة الإنجابية.

٣٩ - وشملت التدابير للاستجابة للاحتياجات التعليمية للمرأة الريفية إلغاء الرسوم التعليمية ورسوم الكتب المدرسية للطلبة القادمين من أسر فقيرة بغية تيسير التعليم الإلزامي في المناطق الريفية بالصين. وتم افتتاح نحو ١٠٠ ٠٠٠ مدرسة للنساء الريفيات لتوفير التدريب وأنشطة توليد الدخل. وأنشأت السلطات المحلية في الجزائر وحدات متخصصة في المناطق الريفية لدعم التدريب المهني للفتيات والنساء. واستكملت هذه الجهود ببرامج لتعليم القراءة والكتابة تديرها المنظمات المحلية التي تقدم أيضا المعلومات عن القضايا الصحية والقضايا الإنجابية وأنشطة توليد الدخل. وحصلت الفتيات والنساء ذوات الظروف الصعبة، ولا سيما في المناطق البعيدة والريفية، على اهتمام خاص في البرامج التعليمية لليونسكو. ودعمت اليونسكو جهود الدول الأعضاء لزيادة حصول الفتيات على التعليم الابتدائي واستبقائهن فيه، وانتقلن إلى مرحلة التعليم الثانوي، للوفاء بأهداف توفير التعليم للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية. وزادت بيلاروس من وصول المرأة الريفية إلى المؤسسات التعليمية المتخصصة في التنمية الريفية والزراعة.

٤٠ - وأُتخذت مبادرات عديدة لتوفير التدريب المناسب للمرأة الريفية. وقدمت الوزارة الاتحادية للإصلاح الزراعي في المكسيك، من خلال برنامجها النسائي، الدعم لبناء قدرات المرأة الريفية وتدريبها في مجال تنظيم المشاريع. ويجري تزويد المرأة في المناطق الريفية في فييت نام بالتدريب على مهارات المشاريع ذات الصلة بالإنتاج الزراعي وإنتاج الغابات ومصائد الأسماك. وأدرجت السنغال أنشطة بناء القدرات في برنامجها المتعلق بتقديم التمويل المتناهي الصغر للنساء في المناطق الريفية. وتعتزم وزارة الزراعة العراقية تدريب المهندسات والمرشدات الزراعيات من بين موظفيها بهدف الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات النساء في المناطق الريفية.

٤١ - وفي فييت نام وكمبوديا، ساهمت منظمة العمل الدولية في الجهود الوطنية لرفع مستوى الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة الريفية بتوفير التدريب على قضايا المساواة بين الجنسين، وحقوق العاملات، ومهارات الحياة، ومهارات إدارة المشاريع الصغيرة، والمهارات المهنية، وكذلك بإنشاء أفرقة المساعدة الذاتية. وجرى أيضا توفير التدريب على المساواة بين الجنسين لأزواج النساء المستفيدات، والمسؤولين والزعماء المحليين. وكنتيجة لهذه التدخلات، زادت مستويات الدخل وتعززت مشاركة النساء في اتخاذ القرارات في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وتغيرت أيضا الافتراضات فيما بين النساء بشأن أدوار المرأة والرجل في الحياة العامة والخاصة، وتغير أيضا أزواجهن والمؤسسات المحلية.

٤٢ - وبذلت جهود كبيرة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بين النساء في المناطق الريفية. ونظمت إدارة شؤون المرأة بوزارة التنمية البشرية في بليز حلقات عمل في المناطق الريفية لتعزيز استجابة قطاعات متعددة في البلدان لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحددت الحكومة الحاجة إلى تغيير المواقف كإحدى أكبر التحديات في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووفرت المكسيك الاختبار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية للحوامل في المناطق الريفية والتي لا يمكنهن الوصول إلى المرافق الصحية ووفرت العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي للنساء اللاتي ليست لديهن تغطية من الضمان الاجتماعي.

٤٣ - واعترافا منها بأن عدم المساواة بين الجنسين تشكل قوة دافعة للوباء، وضعت منظمة الفاو استراتيجيات للقطاع الزراعي مع التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضايا الجنسانية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزيمبابوي. ووضعت الفاو بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي مشروع حقول المزارعين الشباب ومدارس الحياة في زامبيا، وكينيا، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا للأطفال الذين تيتّموا بسبب فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز وغيرهم من الشبان الضعفاء، بغية تحسين معارفهم ومهاراتهم الزراعية. واستهدفت مدارس الحقل الزراعي وحياة المزارعين البالغين الأسر المعيشية الفقيرة المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز بصفة خاصة على الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة.

٤٤ - وتناولت كيانات عديدة بالأمم المتحدة ضعف المرأة والفتاة في المناطق الريفية إزاء الاتجار بسبب نقص الفرص الاقتصادية والأحوال الاجتماعية المتدنية. وأُنخذت تدابير لإطلاع النساء على مخاطر الاتجار بواسطة حملات زيادة الوعي بشأن قنوات الهجرة الشرعية. وفي منطقة ميكونغ العليا، على سبيل المثال، ساهمت اليونيسكو في إنتاج وإذاعة مسلسلات في الإذاعة المحلية بلغات الأقليات لتوفير المعلومات بشأن مخاطر الاتجار.

٤٥ - وبُذلت الجهود أيضا لتوفير المساعدة لضحايا الاتجار. فمنذ عام ٢٠٠٦، قدمت منظمة الهجرة الدولية، بالتعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان المساعدة لضحايا الاتجار، ومعظمهن نساء من المناطق الريفية. وتزوّد الضحايا بالأغذية والمأوى والمساعدة الطبية والقانونية، وكذلك المساعدة في مجال جمع شمل الأسر. ووصلت الحملة الإعلامية لمنظمة الهجرة الدولية إلى الجمهور العام عن طريق استخدام المواقع الإذاعية والأدوات الإعلامية مثل الملصقات. وأشركت منظمة الهجرة الدولية بنشاط الموظفين بوزارة الداخلية في التحقيق في حالات الاتجار ومحاكمتها.

٤٦ - وأنشأت منظمة السياحة العالمية فرقة عمل لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السياحة، والتي جمعت أطرافا فاعلة رئيسية من الحكومات وصناعة السياحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية. وفي حين تمثل هدف فرقة العمل في منع الاستغلال الجنسي للأطفال في السياحة، فقد جرى في آذار/مارس ٢٠٠٩ توسيع نطاق هذا الحد ليشمل حماية الأطفال والشابات من أي شكل من أشكال الاستغلال في السياحة.

٤٧ - وتعيش النساء موضع اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المناطق الريفية في مخيمات أو مستوطنات أساسا تديرها السلطات الوطنية. وتعمل المفوضية على النهوض برفاه تلك النساء عن طريق تقديم الغذاء والسلع غير الغذائية، والرعاية الصحية، والمياه والمرافق الصحية؛ والتدريب على توليد الدخل؛ وزيادة الوعي بشأن حقوقهن؛ والتثقيف بشأن كيفية الوقاية من العنف الجنسي والجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتصدي لهم. وتحصل النساء على وثائق فردية تمنحهن حرية التنقل والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية وأنشطة تنمية المهارات.

هاء - دعم تشغيل المرأة الريفية في الأعمال غير الزراعية

٤٨ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٨/٦٠، إلى دعم تشغيل المرأة الريفية مقابل أجر في الأعمال غير الزراعية وتحسين ظروف العمل وزيادة فرص الحصول على الموارد المنتجة. وسلمت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بضرورة زيادة فرص تشغيل المرأة من خلال تنمية المشاريع الصغيرة وتعزيز سبل حصولها على التمويل واستفادتها من التكنولوجيا والتدريب. وأفضت مجموعة من التدابير مزجت بين تطوير المهارات الجديدة، ودعم الترتيبات التعاونية، واستثمار المهارات القائمة، من قبيل الصناعات اليدوية التقليدية، ومد نطاق المشاركة إلى قطاعات جديدة مثل السياحة، وكذا توفير التمويل، إلى توسيع نطاق استفادة المرأة من فرص العمل في القطاعات غير الزراعية.

٤٩ - واتخذت استراتيجيات متعددة الأبعاد لتلبية احتياجات المرأة الريفية في مجال العمالة. فقد أفادت فييت نام باتخاذ إجراءات لتحسين مهارات المرأة الريفية، وإيجاد مزيد من فرص العمل لها، وتشجيعها على المشاركة في الخدمات المتزلية، والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وشملت هذه المشاريع مشاريع في ميادين الزراعة، وتربية المائيات، والحراجه، ومشاريع "قرية واحدة، منتج واحد". ومن التدابير المتخذة إيجاد برامج لتنمية مهارات النساء العاملات، وترميم وتطوير قرى الصناعات اليدوية التقليدية، وتنمية صناعات المنتجات الزراعية والحرجية والخدمات والسياحة في المناطق الريفية.

٥٠ - واتخذ عدد من التدابير المحددة الموجهة إلى تشجيع مشاركة المرأة الريفية في القوة العاملة. فقد قدمت دوائر الرعاية الاجتماعية في قبرص منحا للمنظمات غير الحكومية لدعم الخدمات المقدمة للأطفال قبل سن الدراسة وفي سن الدراسة، والمعوقين، والمسنين في المناطق الريفية والحضرية على السواء حتى تيسر فرص عمل المرأة. والمنح الموزعة على البرامج في المناطق الريفية أعلى بقليل من تلك الموزعة في المناطق الحضرية. وحدد برنامج مشترك بين البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في بيرو ضمن أهدافه إشراك المرأة الريفية في برنامجه لتحسين الطرق - إذ يتعين أن تشكل النساء ٢٠ في المائة من أعضاء لجان الطرق و ١٠ في المائة من أعضاء المشاريع المتناهية الصغر لصيانة الطرق.

٥١ - وإدراكا للعلاقة القائمة بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين، دعمت الحكومة البنغلاديشية الأنشطة النسائية المدرة للدخل من خلال التدريب، والتعليم التقني وغير الرسمي، وتوفير سبل الحصول على الائتمان. ولمواجهة تناقص السكان في المناطق الريفية بسبب نقص فرص العمل، دعمت كرواتيا في سياستها السكانية أشكال عمالة بديلة، منها العمل كمنظمات للمشاريع.

٥٢ - وبذلت جهود كبيرة لتوفير فرص التدريب وبناء القدرات وتنمية المهارات للمرأة الريفية. فقد وفرت البرتغال للمرأة التدريب المهني وسبل الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. ولما كانت النساء يمثلن من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من جميع منظمي المشاريع صغيرة الحجم، ومعظمهم في القطاع الزراعي، قام الاتحاد الروسي بتوفير التدريب لتحسين مهارات العاطلات من النساء. وشملت خطة عمل الجمهورية التشيكية لتحقيق تكافؤ الفرص أمام المرأة والرجل برامج إعادة تدريب هدفها زيادة خيارات العمل. وجرى تدريب أكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص بمراكز التدريب المهني في منغوليا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ومثلت النساء نسبة ٦٥ في المائة منهم. وقدمت شراكة بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لتمكين النساء اجتماعيا واقتصاديا ببناء قدرات اللاجئات والعائدات في مجال تنظيم المشاريع والائتمانات المتناهية الصغر. وأدى توفير أموال للمتابعة في أنغولا وموزامبيق، في شكل خطط للأعمال التجارية، إلى زيادة فعالية التدريب.

٥٣ - واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة للقضاء على الأمية، وتحسين المهارات الاجتماعية، وتوفير التدريب المهني لمساعدة النساء على الحصول على فرص عمل مستدامة في الجمهورية العربية السورية. وفي أوزبكستان، ساعد الحصول على الائتمانات المتناهية الصغر إلى جانب بناء القدرات ٦ ٢٥٠ امرأة ريفية على بدء مشروعاتهن الخاصة وتحسين وضعهن الاجتماعي - الاقتصادي. ونظم مشروع المؤسسات الريفية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية برامج تدريبية على أنشطة لإدراج الدخل ومهارات إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. وبفضل هذه البرامج، اكتسب عاطلون، وأشخاص يعانون من نقص العمالة، وبصفة رئيسية النساء، مهارات في مجالات شتى، منها صناعة الجلود، وصنع عقود الخرز، وإنتاج الصابون، والنجارة، وحلاقة وتصفيف الشعر، وخياطة ملابس النساء، وطباعة الأقمشة وصباغتها. وطورت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مشاريع لبناء قدرات نساء الشعوب الأصلية والنساء الريفيات أتاح لهن معالجة حقوق الملكية الفكرية في مجال الصناعات اليدوية والفنون الإبداعية التقليدية ومكّنهن من حماية منتجاتهن وترويجها وتسويقها بقدر أكبر من الفعالية.

٥٤ - وكان إنشاء التعاونيات النسائية ومجموعات المساعدة الذاتية استراتيجية أخرى لزيادة مشاركة المرأة في الأعمال غير الزراعية. ففي ميانمار، روج مشروع التمويل المتناهي الصغر في مبادرة التنمية البشرية لتكوين مجموعات الاعتماد على الذات باعتبارها استراتيجية رئيسية لتخفيف حدة الفقر في أكثر من ٣ ٤٧٥ تجمعاً قروياً. وتناولت المبادرة أنشطة تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم ومحو الأمية. وشارك فيها أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ امرأة. وأوضحت

التعاونيات النسائية الزراعية - السياحة الـ ١١١ المنشأة في اليونان لتيسير دخول المرأة إلى سوق العمل إمكانات المرأة الريفية، رغم أن التعاونيات واجهت مشاكل في تسويق منتجاتها وخدماتها. ونتيجة جهود الاتصال الموجهة، مثلت النساء نسبة مئوية عالية من المستفيدين من عمل مركز التجارة الدولية لمساعدة الأعمال التجارية الصغيرة في البرازيل، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، وكمبوديا، وكينيا، ومنغوليا. ووفرت هذه المشاريع فرص عمل جديدة للنساء وزادت من إيراداتهن. وساعد إنشاء تعاونيات ترأسها النساء على مشاركة المرأة في تنمية التصدير على جميع المستويات.

واو - تعزيز حق المرأة الريفية في الأرض والملكية والميراث

٥٥ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٨/٦٠، إلى وضع وتنقيح القوانين لضمان منح المرأة الريفية، حيثما توجد ملكية خاصة للأراضي والعقارات، الحقوق الكاملة والمتساوية لتملك الأراضي وغيرها من العقارات. فالحصول على الأرض عامل يحدد الوضع الاقتصادي للمرأة داخل الأسرة المعيشية وخارجها في المناطق الريفية. فالأرض أحد أصول الإنتاج وأسباب المعيشة كما أنها شرط لا بد منه لحصول المرأة على الائتمان. وفي البلدان التي لا تواجه فيها النساء عراقيل في الحصول على الأرض كثيرا ما تعوزها الموارد المالية لشراء الأراضي الجيدة. وقد اتخذت الدول الأعضاء والكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تدابير تشريعية، وأعدت مبادئ توجيهية، وأجرت بحوثا، ونفذت مشاريع محددة للتصدي لهذه القيود.

٥٦ - وشملت التدابير التشريعية لتأمين حصول المرأة على الأرض تنقيح القانون العقاري في فييت نام في تموز/يوليه ٢٠٠٤، بحيث بات من اللازم إدراج اسمي الزوج والزوجة في كافة شهادات استغلال الأراضي. ووفر القانون الحماية لحقوق المرأة في الملكية الخاصة والميراث بالتكافؤ مع حقوق الرجل. وبناء على طلب الأسر المعيشية، قامت السلطات على الصعيد المحلي باستبدال الشهادات القديمة بشهادات جديدة. واستهدفت أنشطة التوعية جميع حاملي سندات الملكية، ومنهم النساء، اللائي كثيرا ما ظلن على جهل بما لهن من حقوق في الملكية والميراث. وقامت اليونان بإلغاء الأحكام التمييزية في القانون المنظم لتسجيل المزارع والمشاريع الزراعية. ولئن كان بوسع المتزوجين من المزارعين في الماضي بيع الأرض بمفردهم، فقد بات بيع الأرض يقتضي موافقة الزوجين معا.

٥٧ - وشملت المبادرات البحثية شراكة بحثية أقيمت على مدى سنتين بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومعهد سياسات التنمية المستدامة ومنظمة العمل من أجل تقديم المعونة في باكستان بهدف بحث الأسباب الكامنة وراء عدم ملكية المرأة للأراضي، وفقرها ووضعها

وتوفير حجج دامغة لإجراء إصلاح زراعي ينهي تميش المرأة. وأعدت شعبة جنوب وشرق أفريقيا بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية مجموعة مبادئ توجيهية لتحسين تناول ضمان حيازة الأراضي في المشاريع والبرامج التي تدعمها.

٥٨ - وشملت مبادرات المشاريع برنامجا يعنى بحقوق المرأة في عملية الإصلاح الزراعي بقرغيزستان، تم بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أفضى إلى إدخال تعديلات على القانون المتعلق بإدارة الأراضي الزراعية. وعزز البرنامج حق المرأة الريفية في الملكية والميراث ومكنها من المطالبة بحقوقها في الأرض وغيرها من الأصول الزراعية، مما أحدث تغييرات فعالة في أسباب رزق الأسر الريفية.

٥٩ - وأولي اهتمام للاحتياجات الخاصة لأسر المهاجرين. واقترحت المكسيك منح حق ملكية الأراضي للنساء اللاتي هاجر أبائهن أو أزواجهن أو أبنائهن لتأمين حصولهن على الائتمان.

زاي - تحسين إمكانية استفادة المرأة الريفية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٠ - أقر بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرار ١٣٨/٦٠، الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى تحديد أفضل الممارسات لكفالة استفادة المرأة الريفية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركتها التامة في هذا المجال. ودعمت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة مشاريع لسد الفجوة الرقمية وتعزيز استفادة النساء في المناطق الريفية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وارتفاعها، لتيسير تمكينهن وجعلهن قادرات على القيام بدور أكثر فعالية في تنمية مجتمعاتهن المحلية اقتصاديا واجتماعيا. وحدد عدد من الممارسات الواعدة، في ميادين منها توفير التدريب، وتحسين سبل الوصول إلى المرافق المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو إنشاء مرافق محددة للنساء، ودعم استخدام المرأة الريفية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سبيل إدراج الدخل وإيجاد فرص العمل.

٦١ - وكان توفير التدريب استراتيجية رئيسة لزيادة استفادة المرأة الريفية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وارتفاعها بها. فبدعم من الحكومة، قدمت رابطة النساء الألمانيات في المناطق الريفية الدعم لنساء ريفيات لنشر ما تعلمنه ومساعدة النساء الأخريات في المناطق الريفية على استخدام التكنولوجيا الجديدة في التسويق المباشر للمنتجات والخدمات الزراعية. وفي أوزبكستان، قدم مشروع مدعوم من البرنامج الإنمائي لتحسين الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التدريب لنساء، من بينهن معوقات، وأفضى هذا التدريب إلى إيجاد أكثر من ٢٥٠ صفحة شخصية على شبكة الإنترنت.

٦٢ - وإدراكا لما تواجهه النساء والفتيات من قيود في الوصول إلى المرافق المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قام عدد من كيانات الأمم المتحدة بإنشاء مراكز تستهدف النساء تحديداً أو بتأمين وصول النساء إلى مراكز مجتمعية أخرى. وبشراكة مع الدول الأعضاء، قدم الاتحاد الدولي للاتصالات الدعم لإنشاء مراكز مجتمعية متعددة الأغراض للاتصالات الرقمية في المناطق الريفية والنائية في بنن، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وغينيا - بيساو. ووفرت هذه المراكز سبل الوصول إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكنت النساء من القيام بدور أكثر فعالية في تنمية مجتمعاتهن. وبفضل هذا المشروع، استطاعت النساء التواصل خارج مجتمعاتهن المحلية لأغراض اجتماعية أو تجارية. وبالإضافة إلى إتاحة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفرت مراكز الاتصالات الرقمية عدداً من الخدمات، منها التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات البريد الإلكتروني، وتجهيز النصوص، والنسخ التصويري، والتجليد. وتبلور حول هذه المراكز عدد من الخدمات الأخرى من قبيل محلات البقالة، والمطاعم، وأسواق الخياطة، التي تلبي احتياجات محددة للنساء الريفيات ومجتمعاتهن. ومن المتوقع أن تحسن هذه الأنشطة إمكانية الحصول على التمويل الصغير والاستفادة من فرص إدراج الدخل لعموم المجتمع. وبشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، قدم الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً الدعم لإنشاء مركز متعدد الوسائط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاص بالمعوقات في السنغال.

٦٣ - وفي الأردن، استهل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برنامج "القرية الإلكترونية" الذي يتألف من مراكز توفر للقرويين، وبخاصة القرويات، فرصاً لتطوير مهارات جديدة، منها محطة إذاعية مجتمعية محلية هي الأولى من نوعها، ونادي للأفلام، ومنتدى لحواشيب إنترنت، ومختبر للتشغيل الآلي (ليغو روبوتيكس)، وأكاديمية لتكنولوجيا معلومات ميكروسوفت، ومركز للطباعة والتغليف، ومقهى. وروجت اليونيسكو لمفهوم الإذاعات المجتمعية ومراكز وسائط الإعلام المجتمعية كوسيلة عملية لتمكين أفراد المجتمعات الريفية، بمن فيهم النساء، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام لتلبية احتياجاتهم كمستمعين ومنتجين ومديرين وصانعي قرارات وممثلين لمجتمعاتهم. وتجمع مراكز وسائط الإعلام المجتمعية بين وسائط الإعلام المحلية التقليدية، من قبيل الإذاعة، والتلفزيون، والصحف، والتكنولوجيات الجديدة من قبيل الحواشيب، والإنترنت، والأقراص المدججة، والهواتف النقالة، والكاميرات، والمسجلات. وحتى الآن، قدمت اليونيسكو الدعم لأكثر من ١٣٠ مركزاً من هذا القبيل في أكثر من ٢٥ بلداً بأفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٤ - وتم أيضا دعم استفادة المرأة من المراكز المجتمعية القائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي الأردن، كان أكثر من ٥٠ في المائة من مستعملي المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المدعومة من البرنامج الإنمائي نساء ريفيات. وعلاوة على تنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، توفر هذه المراكز إمكانية الحصول على الائتمان والمشورة القانونية وتدعم المشاريع المدرة للدخل.

٦٥ - وركز عدد من المبادرات على الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدراج الدخل وإيجاد فرص العمل. فبال تعاون مع الشركاء الاستراتيجيين - مصرف التنمية الآسيوي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز شبكات معلومات نساء آسيا والمحيط الهادئ، ومركز الأعمال التجارية الإلكترونية النسائية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ - نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة عمل بشأن تنظيم المشاريع وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية للنساء في جمهورية كوريا في عام ٢٠٠٦. واستهدف الاجتماع التمكين للنساء في المجتمعات الريفية من خلال تعزيز تنظيم المشاريع النسائية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما وفر فرصة للمشاركين للحصول على معلومات بشأن إقامة المشاريع التجارية، ومهارات تنظيم المشاريع، وتكنولوجيات وأدوات الأعمال التجارية الإلكترونية، وكذلك بشأن إعداد خطط الأعمال التجارية. وهناك مشروع مدعوم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ساعد النساء الريفيات على بيع منتجاتهن على شبكة الإنترنت. وثمة موقع شبكي يوفر أنباء ومعلومات للمساعدة في مباشرة الأعمال التجارية الصغيرة ويوفر أيضا وصلات مفيدة لمنظمي المشاريع المتناهية الصغر في المناطق الريفية.

رابعاً - الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم تمكين المرأة الريفية وتلبية احتياجاتها الخاصة

٦٦ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٣٨/٦٠ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، ولا سيما تلك المعنية بقضايا التنمية، إلى أن تعالج وتدعم تمكين المرأة الريفية واحتياجاتها الخاصة في برامجها واستراتيجياتها، بما في ذلك في سياق العولمة. وبالإضافة إلى التدابير التي وردت في الفروع السابقة من هذا التقرير، اتخذت كيانات الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من التدابير الأخرى لكفالة أن تُراعى مختلف احتياجات النساء والرجال وأولوياتهم ومساهماتهم في المناطق الريفية مراعاة تامة في جميع مجالات العمل. ويقدم هذا الجزء بعض الأمثلة عن المبادرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٦٧ - وأكدت بعض الكيانات أنه تم إيلاء حالة المرأة الريفية الاهتمام الواضح في سياساتها وخططها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، تسعى خطة العمل المتعلقة بالمنظور الجنساني والتنمية في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (٢٠٠٨-٢٠١٣) إلى النهوض بالمرأة الريفية فيما يتعلق بمركزها الاجتماعي والاقتصادي والحد من ضعف المرأة والرجل في الريف. وتدعم الخطة مباشرة الأهداف الإنمائية للألفية وتدمج قضايا المساواة بين الجنسين في العمل المتعلق بالكوارث وحالات الطوارئ المعقدة، والطاقة الحيوية، وتغير المناخ، والعولمة والأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات.

٦٨ - وبُذلت جهود أيضا لكفالة إيلاء الاهتمام بالمرأة الريفية في التدخلات في جميع مجالات السياسات من خلال استراتيجية تعميم المنظور الجنساني. ومنذ عام ٢٠٠٣، يقوم البنك الدولي بتنفيذ استراتيجية التنمية الريفية الهادفة إلى إدماج المنظور الجنساني في جميع جوانب التنمية الريفية باعتبارها قضية شاملة. ويضم فريق المنظور الجنساني والتنمية الريفية متخصصين في مجالات عديدة لتعزيز إدماج الشواغل الجنسانية بشكل منهجي في الأنشطة الريفية التي يضطلع بها البنك الدولي، بما يتماشى مع استراتيجية البنك "إدماج المنظور الجنساني في عمل البنك الدولي: استراتيجية للعمل". ووضع البنك الدولي أيضا أدوات لرصد وتقييم مشاريع التنمية الريفية والمبادئ التوجيهية بشأن إدماج المنظور الجنساني في دورة المشروع برمتها.

٦٩ - وكجزء من استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الشاملة لإدماج السن والمنظور الجنساني واعتبارات التنوع في سياساتها وبرامجها وعملياتها، كي يتسنى لجميع المستفيدين، بمن فيهم في المناطق الريفية، الاستفادة من جميع الأنشطة على نحو متساو، وضعت المفوضية إطارا للمساءلة بشأن إدماج السن والمنظور الجنساني والتنوع، الذي يجري العمل به في ٨٦ عملية قطرية. ويحتمل إطار العمل كبار الموظفين جميعهم مسؤولية تشجيع ودعم الوثائق الفردية للاحتات؛ وكفالة مشاركة ما نسبته ٥٠ في المائة من النساء في لجان اللاجئتين؛ ووضع آليات للمتابعة وعلاج ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني.

٧٠ - وقد تناولت بانتظام الأبحاث التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنشورات التي تصدرها حالة المرأة الريفية في سياق التنمية الزراعية والريفية. وقد حللت الأبحاث التي أُجريت مؤخرا بشأن مفاوضات اتفاق التجارة الحرة النتائج المتوقعة للعمليات الزراعية. وقد صُنفت جميع الإحصاءات والمؤشرات المتاحة التي جمعتها اللجنة بحسب نوع الجنس والمناطق (الحضرية والريفية).

٧١ - وتم وضع عدد من الأدوات التدريبية لدعم بناء القدرات من أجل تحديد ومعالجة حالة المرأة الريفية. ومن خلال برنامج التحليل الاجتماعي والاقتصادي والجنساني، وضعت الفاو برنامجاً تدريبياً جنسانياً لوضعي السياسات والمتخصصين في التنمية. وقد ساعد البرنامج أكثر من ٢٠ بلداً في وضع خطط عمل وطنية تراعي الفروق بين الجنسين للقطاع الزراعي والريفي. وقد تدرب زهاء ٤٠٠٠ أخصائي في التنمية في أكثر من ٨٠ بلداً على نهج التحليل الاجتماعي - الاقتصادي والجنساني لإدماج قضايا المساواة بين الجنسين في صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية. ووضع البنك الدولي نموذجاً للتعليم على شبكة الإنترنت لتقديم معلومات أساسية عن قضايا المساواة بين الجنسين في الزراعة.

خامساً - الخلاصة والتوصيات

٧٢ - أبلغت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة عن مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والأنشطة في الجهود الرامية إلى تحسين حالة المرأة الريفية ودعمها وتمكينها، وذلك استجابة للقرار ١٣٨/٦٠. وقد بُدلت جهود كبيرة لدعم بيئة تمكينية من خلال إيلاء الاهتمام بالمرأة الريفية في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وكذلك من خلال سياسات واستراتيجيات محددة بشأن المرأة الريفية وسياسات المساواة بين الجنسين التي تركز بوضوح على التنمية الريفية. وقد ساهم التغيير التشريعي، والأنشطة المستهدفة للمرأة الريفية، والأنشطة الإعلامية، والعمل في مجال الإحصاءات الجنسانية أيضاً في خلق بيئة تمكينية لتحسين حالة المرأة الريفية.

٧٣ - وبُدلت جهود كبيرة لإدماج شواغل المرأة الريفية في السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والبرامج. إلا أنه لم تكن تتوفر سوى معلومات قليلة عن مدى قدرة المرأة في المناطق الريفية على المشاركة والتأثير في تصميم هذه التدابير وتنفيذها. وبُدلت جهود لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار من خلال دعم مشاركتها في الانتخابات على المستوى المحلي، بما في ذلك من خلال التدريب. ولم تُتَح سوى معلومات محدودة عن أثر هذه الجهود.

٧٤ - وبغية تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية، اتُخذت إجراءات لزيادة نظم الضمان الاجتماعي، وتحسين إمكانية وصولها إلى الهياكل الأساسية وحصولها على الخدمات مثل المياه والطاقة والنقل والتعليم والرعاية الصحية، ومعالجة تعرضها للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتجار بها. وقد توفرت معلومات قليلة عن تأثير التدخلات.

٧٥ - ونظرا لأهمية حق المرأة الريفية في الأرض والممتلكات الأخرى من أجل تمكينها، كانت هناك أمثلة قليلة متاحة بشأن إلغاء القوانين والممارسات التمييزية. وقد أقر بأهمية حصول المرأة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع، وتم تحديد أمثلة عن الممارسات الجيدة للأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة.

٧٦ - ومن الأهمية بمكان زيادة وضوح الرؤية والاعتراف بمساهمات المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المناطق الريفية. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر بحالة المرأة الريفية في السياسات والبرامج التي تركز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين وتلك التي تركز على التنمية الريفية.

٧٧ - ويبدو أن النهج المتعددة الأبعاد التي تعالج مدى تعقيد القيود التي تواجهها المرأة الريفية تعتبر أكثر فعالية من تلك التي تركز على قضايا فردية.

٧٨ - ولا يزال تدريب المرأة الريفية وبناء قدراتها يعد من الاستراتيجيات الهامة من أجل تمكينها. إلا أن الحاجة تدعو أيضا إلى توعية وتدريب صانعي السياسات، وزعماء المجتمعات المحلية والموظفين في المؤسسات الرئيسية على مختلف المستويات، بما في ذلك الرجال والنساء، حول حالة المرأة الريفية.

٧٩ - ولا يزال عدم توفر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس يشكل عائقا هاما في تقييم أوجه التقدم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير أساليب الرصد والتقييم التي تجمع بين المؤشرات النوعية الكافية وبين عدد أكبر من التدابير الكمية التقليدية، لتعزيز تقييم أثر برامج ومشاريع التنمية المتعلقة بالمرأة الريفية.

٨٠ - وينبغي لجميع الحكومات وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة أن يدعموا التشريعات والسياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المناطق الريفية. ويجب أن تُبنى هذه التدابير على إطار العمل الذي يتيح منهج عمل بيحيين ومتابعته، وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تشمل بعض التدخلات المحددة ما يلي:

(أ) كفالة الاهتمام المنهجي باحتياجات المرأة الريفية، وأولوياتها ومساهماتها في جميع السياسات وخطط العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وفي سياسات وبرامج التنمية الريفية، واستراتيجيات الحد من الفقر وسياسات الاقتصاد الكلي؛

(ب) تشجيع التشاور مع النساء الريفيات ومشاركتهن، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية، عن طريق منظماتهم وشبكاتهن، في تصميم وتطوير وتنفيذ المساواة بين الجنسين وتدخلات التنمية الريفية؛

(ج) إدماج فرص عمل متزايدة للمرأة الريفية في جميع استراتيجيات التنمية الدولية والوطنية واستراتيجيات القضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق توسيع فرص العمل غير الزراعية، وتحسين ظروف العمل وزيادة فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية؛

(د) تسريع توافر الهياكل الأساسية، وإمكانية الحصول عليها واستخدامها، مثل الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، وتكنولوجيات وخدمات توفير الجهد، مثل التعليم والرعاية الصحية؛

(هـ) كفالة زيادة إمكانية حصول المرأة الريفية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها، بما في ذلك في مجال توليد الدخل وإيجاد فرص العمل؛

(و) زيادة القدرة على تحليل ومعالجة حالة المرأة الريفية، بما في ذلك عن طريق برامج التدريب ووضع المنهجيات والأدوات ونشرها؛

(ز) تحسين تقييم أثر السياسات والبرامج لصالح المرأة في المناطق الريفية، بما في ذلك من خلال الجمع المنهجي للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس من حيث الكم والكيف.